محسن والبركاني والعيسي وجباري.. أبرز المتنافسين

- الكشف عن تحركات دولية وإقليمية لإقصاء هادي
- ما الرسالة السياسية التي يسعى البركاني لإرسالها إلى الخارج من حضرموت؟
- ما دور العليمي من تحركات الإطاحة بهادي؟
- لماذا يرفض الأحمر أي مقترحات لإبعاده عن كرسي الرئاسة؟

صراع الوصول إلى كرسي الرئاسة يتفاقم

الأمناء / خاص :

اشتعل الصراع داخل مؤسسة الرئاسة، بالتزامن مع التحركات الدولية والعربية، لتعيين رئيس توافقي بديلا عن الرئيس الحالي عبدربه منصور هادي، الذي يعيش آخر أيامه كرئيس لليمن.

وقالت مصادر سياسية رفيعة في الرياض إن الوضع يزداد توترًا بين هادي وأولاده وأحمد صالح العيسي من جهة، وبين نائب هادي علي محسن الأحمر ومدير مكتب الرئيس الدكتور عبدالله العليمي من جهة أخرى.

وكشفت مصادر عن تحركات دولية لإبعاد هادي وتعيين شخصية توافقية، بالتزامن مع تعيين السويدي هانس غروندبرغ مبعوثا خاص إلى اليمن خلفا للبريطاني مارتن غريفيث.

وقال وزير الخارجية الأسبق أبوبكر القربي، إن هناك تحركا دوليا لنقل السلطة إلى نائب رئيس توافقي أو تشكيل مجلس رئاسي .

وأشار القربي في تغريدة له علي تويتر أن تعيين المبعوث الأممي الجديد يأتي في وقت يتم فيه بحث حل أزمة اليمن من خلال نقل السلطة إلى نائب رئيس توافقي جديد أو بتشكيل مجلس رئاسة.

في حين كشفت مصادر خاصة في الرياض عن رفض الجنرال علي محسن الأحمر لأي مقترحات أو حلول سياسية دولية أو عربية تبعده عن كرسي الرئاسة، خلال المرحلة المقبلة، معتبرا ذلك تجاوزا للدستور اليمني الذي يمنحه هذا المنصب.

المصادر أوضحت أن هناك صراعا بين الجنرال الأحمر ورجل الأعمال أحمد العيسي ورئيس البرلمان سلطان البركاني، على كرسي الرئيس لما بعد هادي.

وقالت المصادر إن التحركات التي يقوم بها سلطان البركاني في حضرموت والمهرة تأتي في هذا السياق، حيث يسعى من خلالها البركاني إرسال رسائل سياسية للخارج بأنه الأحق بكرسي الرئيس.

أما رجل الأعمال أحمد العيسي هو الآخر يسعى لأن يكون رئيسا لليمن وهو ما أكده في وقت سابق أن يطمح لأن يكون رئيسا لليمن "وسيستغل أمواله للحصول على الكرسي".

أما عبدالعزيز جباري، رجل الأمريكان الأول في اليمن، هو الآخر قام بتحركات إلى بعض المحافظات الجنوبية، كما زار جبهات مأرب، وهو ما اعتبره سياسيون وقوفا أمريكيا خلف تحركاته في مأرب.

وبالتزامن مع تحركات المجتمع الدولي لإيجاد رئيس جديد بديلا لهادي دعا أبوبكر القربي حزب المؤتمر إلى تقديم رؤية ومشروع وطني لإعادة تشكيل رئاسة دولة قادرة على إنهاء الحرب والبناء دون اعتبار لمشاركة المؤتمر في السلطة أو المحاصرة - حسب قوله.

الدياني: تشكيل مجلس رئاسي الحل الأنسب

وقال الباحث الجنوبي حسين الدياني إن تشكيل مجلس رئاسي مكون من خمسة أعضاء هو الحل الأنسب للخروج من الأزمة اليمنية ويتوزع على فصائل (المؤتمر الشعبي العام الجنوبي، المؤتمر الشعبي العام الشمالي، المجلس الانتقالي الجنوبي، المكتب السياسي للمقاومة الوطنية، أحزاب اللقاء المشترك) .

كما يتم تنفيذ اتفاق الرياض فورا، وإسقاط اتفاق أستوكهولم وتشكيل حكومة حرب وتتوحد الجبهات ضد العدو المشترك.

وأضاف الدياني في منشور له على الفيسبوك إنه يجب أن تعزز العملة الوطنية بوديعة ٤ مليار دولار مع تحييد الاقتصاد الوطني عن المماحكات السياسية وتوريد كافة موارد الدولة والدعم الممنوح من الجهات الدولية والصناديق الدولية المانحة إلى البنك المركزي اليمني.

وأكد أن بهذه الخطوات ستقطع القيادة اليمنية شمالا وجنوبا أكثر من ٧٠٪ من الحلول التي ينتظرها الشعب للأزمات التي يشهدها البلد في الوقت الراهن، وبمجرد البدء في معركة الحسم ستسهم الخطوات المذكورة أعلاه في سقوط المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثي تباعا.

صحيفة بريطانية: انقسام اليمن بين الشمال والجنوب بات أمرا واقعا

الأمناء/ قسم الرصد والمتابعة :

وصفت أوساط سياسية يمنية قرار الحوثيين باستحداث تأشيرة لمن يريد دخول مناطق سيطرتهم بأنه خطوة في اتجاه ترسيم دولة "شمال اليمن" التي يعمل المتمردون على فرضها في "اليمن الشمالي" بعد أن جعلت التوازنات العسكرية من انقسام اليمن إلى سلطتين، واحدة في الشمال وأخرى في الجنوب، أمرًا واقعًا.

وكشفت وثيقة حديثة صادرة عن الحوثيين توجههم نحو فرض المزيد من الإجراءات التي تعزز من سلطات الأمر الواقع التي فرضوها في أعقاب الانقلاب على الدولة في سبتمبر ٢٠١٤.

وتضمنت الوثيقة، التي تداولها ناشطون يمنيون على مواقع التواصل الاجتماعي، استحداث الحوثيين لمكاتب تابعة لمصلحة الهجرة والجوازات الخاضعة لهم في منطقتي عفار بالبيضاء والراهدة بتعز، ومنع عبور أي مسافر يمني أو أجنبي من المناطق الخاضعة لسيطرتهم أو إليها إلا بتأشيرات صادرة عن هذه المكاتب.

واعتبر ناشطون وإعلاميون يمنيون الإجراء الحوثي المفاجئ بمثابة إعلان انفصال سياسي من جانب واحد، وأنه يصب في اتجاه تعزيز الميليشيات الحوثية لقبضتها على المناطق الخاضعة لها وتكريس سلطة المؤسسات غير المعترف بها دوليا التي تديرها الميليشيات، إلى جانب السعي لإفراغ مؤسسات الحكومة الشرعية من فاعليتها السياسية والإدارية والاقتصادية.

وفي تصريح لـ"العرب" وصف الباحث السياسي اليمني فارس البيل الإجراء بأنه محاولة حوثية جديدة لفرض الأمر الواقع، مشيرا إلى أن "الميليشيا لا تريد من السلطة وإدارة الناس سوى نهبهم وتسخيرهم لخدمتها وفرض نفوذها ووجودها؛ لذلك تسعى ما أمكن لاستغلال فراغات الدولة لتعزيز بقائها".

ولفت البيل إلى أن الإجراء الحوثي يهدف في جانب آخر إلى فرض أمر واقع على الناس وعلى المجتمع الدولي والوسطاء، واللعب بورقة الأرض.

وأضاف "يبدو أن الميليشيا الحوثية تهدف من خلال منع الناس من السفر أو العودة إلا بتأشيرات أو موافقات إلى إذلالهم والتحكم بكل تحركاتهم، كما تسعى لإغلاق كل سبل العودة إلى الدولة وتقويض أيّ مسارات يمكن أن تقود إلى تسوية".

وكان الحوثيون قد اتخذوا منذ انقلابهم على السلطة العديد من القرارات بهدف تغيير بنية الدولة اليمنية التقليدية، والقطيعة مع مشروع استعادة الدولة، عبر سلسلة من الإجراءات شملت تغيير عقيدة المؤسسة العسكرية والأمنية والعبث بهوية المؤسسات الثقافية والتعليمية وإحلال موالين لها في مفاصل الدولة.

كما تضمنت الإجراءات الحوثية في هذا السياق منع تداول العملة النقدية الصادرة عن البنك المركزي اليمني التابع للحكومة المعترف بها دوليا في عدن، واستحداث مراكز للضرائب والجمارك على حدود المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين، في إشارة إلى عدم اعترافهم بأيّ من المؤسسات والقطاعات التي تديرها الحكومة الشرعية وإفراغها من فاعليتها ومضمونها.

وأشار البيل إلى إجراءات حوثية مشابهة مثل منع تداول العملة القادمة من المناطق الحكومية، والذي يندرج في سياق التكتيك الاقتصادي والنفع الذي أرادته الميليشيا، إلى جانب الرغبة في تقويض أعمدة الشرعية حتى لا تبقي منها شيئا من خلال بناء مؤسسات جديدة تتماشى مع نهج الجماعة وأيديولوجيتها.

ووجهت الهيئة العامة للنقل التابعة للحوثيين تعميما إلى مدراء شركات النقل الجماعي الدولي والمحلي، ومكاتب تأجير السيارات، ينص على "عدم تحرك أيّ سائق أجنبي أو عربي من مقر انطلاق الحافلات ما لم يكن حاصلا على تأشيرة خروج أو عودة على جواز سفر من مصلحة الهجرة والجوازات في صنعاء".

وأكد الصحافي اليمني همدان العليي في تصريح لـ"العرب" أن هذه الإجراءات لا تتعارض مع الحرص الذي يبديه مشروع إيران في اليمن للسيطرة على البلاد برمتها، مشيرا إلى أن هذا الإجراء "تكتيكي مرحلي يهدف إلى زيادة العقبات التي بين اليمنيين وبين المناطق اليمنية".

وقال العليي "لا أريد أن أقول بأن الحوثي يسعى فعليا للتقسيم فهو يعتقد بأنه إذا تعرض لهجوم عسكري ومحاولات فعلية لتحرير المناطق الخاضعة لسيطرته، سيحصر نفسه في المناطق الخاضعة لسيطرته حاليا لفترة مؤقتة ومن ثم وبمجرد أن يستعيد عافيته سيتجه إلى المناطق الجنوبية والشرقية وحتى إلى خارج اليمن".

وأضاف "لذلك بالنسبة إلى هذه الحواجز وهذه الفوارق وهذه المعوقات التي ينشئها أو يفتعلها الحوثيون بين الفينة والأخرى في المناطق الحدودية ما هي إلا إجراءات مؤقتة للحفاظ على سيطرتهم وهيمنتهم على هذه المناطق كخطوة أولى قبل الانقضاض على بقية المناطق".

الأمناء
المشرف العام: د. صدام عبدالله
رئيس التحرير: عدنان الأعجم
مدير التحرير: غازي العلوي
مدير الإخراج الفني: مراد محمد سعيد
قسم التقارير: علاء عادل حنش
alomana2013@gmail.com

الاراء والكتابات الواردة في الصحيفة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الصحيفة وانما تعبر عن وجهة نظر اصحابها.

عدن - المنصورة - شارع القصر تلفون: 341948 وللتواصل عبر الواتساب (772331158) للتواصل حول اعلاناتكم على 771210175